مختصر رسالة

(وقف التَّجاذُب في ٱلقرآن ٱلكريم)

للشيخ أ. د. عبد ٱلعزيز بن علي ٱلحربي

ٱختصرَها:

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ٱلمَيْمَانُ

@AlMaiman93

النُّسخةُ ٱلأولى: غُرَّةُ رمضانَ ١٤٣٥

النُّسخةُ الثَّانيةُ: ٣٠ شعبانَ ١٤٣٦

النُّسخةُ الثَّالثةُ: ٢٦ شعبانَ ١٤٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

ٱلحمد لله الَّذي فضَّـــلنا بالقرآن على ٱلأممِ أجمعينَ، وآتانا بهِ ما لم يُؤْتِ أحدًا مِن العالمينَ، أنزلَه هدايةً عالَمِيَّةً دائمةْ، وجعَلَه للشَّـــرائعِ السَّـــماويَّةِ خاتمةْ، ثمَّ جعَلَ له مِن نفسِـــه حُجَّةً على الدَّهرِ قائمةْ. والصَّـــلاةُ والسَّـــلامُ على مَن كان خُلُقُه ٱلقرآنَ، ووصـــيَّتُه ٱلقرآنَ، وميراثُه ٱلقرآنَ، ٱلقائلِ: «**خَيْرُكُم مَّنْ تَعَلَّمَ ٱلْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»(١).

ٱللَّهمَّ كما أعطيتَنا حظًّا مِن وراثةِ هذا الذِّكرِ ٱلحكيمِ؛ فيسَّـــرتَ علينا حِفْظَه وتذكُّرَه، وحبَّبتَ إلينا تلاوتَه وتدبُّرَه.. نســـألُك أنْ تجعلنا مِن خيارِ وارثِيه، الَّذِين هم بهدايته مُسْتَمْسِكونَ، والَّذين هم على حراسته قائمون، والَّذين هم تحتَ رايته يومَ ٱلقيامةِ يُبعثون، في جندِ إمامِنا ٱلأعظمِ، ورســـولِنا ٱلأكرمِ، محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ ﷺ، وعلى آلِهِ وأصـــحابِه، وأتباعِهِ وأحبابِه (٢).

أمَّا بعدُ؛ فهذا مختصـــرٌ لطيفٌ لرســـالةِ **الشَّـــيخِ أ. د. عبدِ ٱلعزيزِ بنِ عليٍّ ٱلحربيِّ** – حفظَه اللهُ – الموسومةِ بـــ«**وَقْفِ التَّجاذُبِ في ٱلقرآنِ ٱلكريمِ**»، أصلُها سبعون ورقةٍ، وجعلتُ لُبابَها في عشر ورقات.

وكان ٱختصاري لها عامَ ١٤٣٥ بعد أنْ رأيتُ بعضَ ٱلأحبَّةِ صُرِفَ عن قراءةِ ٱلأصلِ؛ لكثرةِ ما يَرِدُ فيه مِن أوجهٍ إعرابيَّةٍ ونحوِها، فرأيتُ أنْ أُيَسِّـــرَ خلاصَـــتَها للرَّاغبين، وأنشـــرَها مع قُرْبِ شـــهرِ رمضـــانَ – بلغنا الله وإيَّاكم إيَّاهُ – ؛ لتُعينَ ٱلأئمةَ في صـــلاتِهم خاصَّـــةً، ولطلَّابِ العلمِ عامَّةً.

---

(١) رواه **ٱلبخاريُّ** (٥٠٢٧) وغيرُه مِن حديثِ **عثمانَ بنِ عفَّان** رضي الله عنه.

(٢) مِن مقدِّمةِ الشَّيخِ محمَّد عبد الله درَاز في كتابِه النَّفَّاعِ: «**النَّبأ ٱلعظيم، نظراتٌ جديدةٌ في ٱلقرآنِ ٱلكريمِ: ٩**».

وتمتازُ هذه النُّسخةُ الثَّالثةُ بأنَّها زِيْدَتِ ٱختصارًا على ٱختصارٍ، وقد كانت النُّسْختان الأُوْلَيان فيها ذكرُ الأقوال الرَّاجحِ والمرجوحِ في كلِّ آيةٍ مع ذكر القائلين، فجعلتُ هذا كلَّه في الحاشية، وجعلتُ خلاصةَ رأي المصنِّف فقط هو المُثبَت في الصُّلْب.

ختامًا، لا أنسَ – إنْ أَنْسَ – شُكْرَ ربِّي على إعانته؛ فإنَّه لا حول ولا قوَّةَ لعبدٍ مِن عبيده دونَه. ثمَّ أشكرُ **شَيْخِيَ وأخي ٱلأكبرَ الشَّيخَ ٱلمقرئَ ضيفَ اللهِ الشَّمرانيَّ (@AlSHamrani1406)**، فقدْ راجعَ ما ٱختصرتُ مرَّةً بعدَ مرَّة، وأبدى ملاحظاتِه، وليستْ هذهِ بأولى حسناتِه عليَّ.

وأشكرُ – أيضًا – كلَّ مَن قرأها مُراجِعًا متفضِّلًا عليَّ؛ كأخي ٱلمفضالِ: **الشَّيخ أحمدَ بنِ خالدٍ التُّركيِّ، والشَّيخ حذيفةَ بنِ نجيبٍ السُّويدان (@HNS885)، والشَّيخ عزامِ بنِ عبدِ اللهِ ٱلغطيملِ (@AzamGot)، والمهندس عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ اللهِ السُّويلمِ (@AbdulRhman08)، وغيرِهم.**

هذا، وإنِّي أسعدُ بأيِّةِ ملاحظةٍ علميَّةٍ أو فنيَّةٍ على هذا ٱلمختصر، وٱلحمدُ لله ربِّ ٱلعالمين.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ٱلمَيْمَانُ

غَفَرَ اللهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِمَشَايِخِهِ، ولِلْمُسْلِمِيْنَ

عَشِيَّةَ ٱلخَمِيْسِ ٢٦ شَعْبَانَ ١٤٣٧

Ar.AlMaiman@gmail.com

ٱســتهلَّ الشَّــيخُ رســالَتَه بمقدِّمةٍ مختصــرةٍ عن ٱلوقفِ، وعنايةِ أهلِ العلمِ بهِ، ثم ذَكَرَ أقسامَه، وٱلفرقَ بينَه وبينَ ٱلقطعِ والسَّكْتِ.

ثمَّ شَـرَعَ في مقصـودِ ٱلبحثِ، وهو (**وقفُ التَّجاذُبِ**)، فحَدَّه بحدٍّ مختصـرٍ، فقالَ: **أنْ يكونَ في ٱلآيةِ لفظٌ صالحٌ للوقفِ عليهِ أو على ما قبلَه، ولا يتمُّ ٱلمعنى باستقلالِه.**

وأوَّلُ مَن نبَّهَ على هذا النوعِ مِن ٱلوقوفِ –كما قال **ٱبنُ الجَزَرِيّ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ – هو: **ٱلإمامُ المقرئُ أبو ٱلفضلِ الرَّازيُّ، عبدُ الرحمنِ بنُ أحمدَ**، وهو مصنِّفُ كتابِ: «**جامعِ ٱلوقوفِ**».

ومِن أسماءِ هذا ٱلوقفِ: التَّجاذُبُ، والتَّعانُقُ، وٱلمعانَقةُ، وٱلمراقبةُ، وٱلوقفُ ٱلمعانقُ.

مواضعُ ٱلوقفِ

- **ٱلموضـــعُ ٱلأوَّلُ:** ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾ [سـورة ٱلبقرة]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على قولِهِ: ﴿فِيهِ﴾[1].
- **ٱلموضعُ الثَّاني:** ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۘ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ وَمَا هُوَ بِمُزَحۡزِحِهِۦ مِنَ ٱلۡعَذَابِ أَن يُعَمَّرۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٩٦﴾ [سـورة ٱلبقرة]: ٱلأرجحُ ٱلوقف على قولِهِ: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۘ﴾[2].
- **ٱلموضـــعُ الثَّالثُ:** ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ وَأَحۡسِنُوٓاْۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٩٥﴾ [سورة ٱلبقرة]: ٱلأرجحُ أنَّها ليستْ مِن بابِ وقفِ التَّجاذبِ[3].
- **ٱلموضـــعُ الرَّابع:** ﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗاۖ وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖۛ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ٣٠﴾ [سورة آل عمرانَ]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على قولِهِ: ﴿مِن سُوٓءٖۛ﴾[4].

---

(١) وٱختارَ ٱلقرطبيُّ في «**تفسيرِه ١:١٦٠**» ٱلوقفَ على قولِه: ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾.

(٢) حُكي عنْ **نافعِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ ٱلمدنيِّ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٦٩) أحدِ ٱلقرَّاءِ السَّبعةِ ٱختيارُه ٱلوقفَ على قولِه: ﴿عَلَىٰ حَيَوٰةٖۛ﴾، ومِنَ ٱلمفسِّرينَ مَن ٱقتصرَ على ٱلوجه ٱلأوَّل، ولمْ يعبأْ بهذا ٱلوجه.

(٣) وذلك لأنَّ قراءةَ لفظةِ ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْ﴾ وَحْدَها دونَ ما قبلَها ولا ما بعدَها= جائزٌ؛ فإنَّهم يقولونَ بمَنْعِ ٱلوقفِ على أَحَدِ اللَّفظَيْن عندَ ٱلوقفِ على ٱلآخرِ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ بهِ ٱلمعنى، فخرجتْ بذلكَ مِن هذا ٱلبابِ.

(٤) ٱختارَه **الطبريُّ** في «**تفسيرِه ٣:٢٣١**»، **والسِّجاونديُّ** في «**علل ٱلوقوفِ ١:٣٦٨**»، وقبلَه **ٱلإمامُ الدَّانيُّ** في «**ٱلمُكْتَفَى: ١٩٩**»، وٱقتصرَ عليهِ **النَّحَّاسُ** في «**إعرابِ ٱلقرآنِ ١:٣٦٦**»، ومالَ إليهِ **الزَّمخشريُّ** في «**كشَّافِه ١:٣٤٧**»، **وأبو السُّعودِ** في «**تفسيرِه ٢:٢٤**».

- **ٱلموضعُ ٱلخامسُ:** ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ۗ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة ٱلمائدة]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على قولِهِ: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ (١).
- **ٱلموضعُ السَّادسُ:** ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَٰرِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِي ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ۛ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة ٱلمائدة]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على رأسِ ٱلآيةِ (٢).
- **ٱلموضعُ السَّابعُ:** ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ

---

(١) ٱختارَ **الزَّجَّاجُ** في «**معاني ٱلقرآنِ ٢:١٦٥**» ٱلوقفَ على قولِه: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وحكى **ٱبنُ جريرٍ** في «**تفسيرِه ٦:١٨٥**» ٱلقولَيْنِ، ورجَّحَ ٱلوقفَ على قولِه: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، خلافًا **للزَّجَّاج**.

وسوَّى بينَهما كلٌّ مِن **ٱلقرطبيِّ** في «**تفسيرِه ٦:١٣٠**» **وٱلأُشمونيِّ** في «**منارِ ٱلهُدَى: ١١٨**»، **وٱلأنصاريِّ** في «**ٱلمقصدِ لتلخيصِ معاني ٱلمرشدِ: ١١٨**».

(٢) وأكثرُ ٱلمصاحفِ لا تُشيرُ إليهما بشيءٍ؛ بناءً على أنَّ ٱلوقفَ في ٱلأوَّلِ، ولمْ يجدِ **ٱلمصنِّفُ** مَن ٱختارَ ٱلوقفَ على ٱلثَّاني — وإنْ حَكَاهُ أوْ أجازَه —.

ومِمَّن رجَّحَ ٱلوقف على رأس ٱلآية أوْ مالَ إليهِ: **ٱبنُ عطيَّةَ** في «**ٱلمحرَّرِ ٱلوجيزِ ٢:١٨١**»، **والسَّمينُ ٱلحلبيُّ** في «**الدُّرِّ ٱلمَصُوْنِ ٤:٢٤٧**». وقالَ **الدَّانيُّ** في «**ٱلمُكْتَفَى: ٢٣٩**» عنِ ٱلوقفِ على قولِه: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾: "**ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ ٱلوجهَ أن تكونَ (مِنْ) صلةً لـ(كَتَبْنَا)**" ا. هـ، وغلَّطَ ٱلوقفَ عليه أيضًا: **ٱبنُ ٱلأنباريِّ** كما في «**ٱلإيضاحِ: ٦١٨**».

هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿٤١﴾﴾ [سورة المائدة]: الأرجحُ الوقفُ على قولِهِ: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾[1].

- **الموضعُ الثَّامنُ**: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [سورة الأعراف]: يُفهَم مِن كلامِ المصنِّف أنَّه يختار الوقفَ على قولِهِ: ﴿شَهِدۡنَآۛ﴾[2].
- **الموضعُ التَّاسعُ**: ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِۖ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٖ ﴿١٠١﴾﴾ [سورة التوبة]: الأرجحُ الوقفُ على قولِهِ: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِۖ﴾[3].
- **الموضعُ العاشرُ**: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكّٖ مِّمَّا تَدۡعُونَنَآ إِلَيۡهِ مُرِيبٖ ﴿٩﴾﴾ [سورة إبراهيم]: الأرجحُ الوقفُ على قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ﴾.

---

(١) ذكرَ **السِّجاوَنْديُّ** في «**علل الوقوف ٢: ٤٥٣**» أنَّ كلًّا مِن الوقفَيْنِ صحيحٌ، واقتصرَ **ابنُ جرير** في «**تفسيره ٦: ٢٣٤**» على ذكرِ الوقفِ على قولِه: ﴿وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾.

وذكرَ **المصنِّفُ** أنَّ لكلٍّ مِن الوقفَيْنِ وجهٌ، غيرَ أنَّ الوقفَ على ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ أرجحُ عندَه.

(٢) ورجَّحَه **ابنُ جرير** في «**تفسيره ٩: ١١٦**».

(٣) وهو اختيارُ **الأُشمونيِّ** في «**منار الهُدَى: ١٦٨**»، واقتصرَ عليه **ابنُ جرير** في «**تفسيره ١١: ١٠**»، وكأنَّه يرى الوصلَ، سواءً وقفَ على الثَّاني أمْ لمْ يَقِفْ. وممَّا يُنبَّه إليه أنَّ هذا الموضعَ في مصحفِ المدينةِ لم يُرمَزْ له بالتَّعانقِ، ورُمِزَ في الموضعَيْنِ بأنَّ الوصلَ أولى؛ وذلكَ يعني صحةَ الوقفِ على الموضعَيْنِ عندَهمْ. وهذا ممكنُ التَّخريجِ على وجهٍ إعرابيٍّ مُتكلَّفٍ، والأَوْلى ما بُيِّنَ، أو تَرْكُ الوقفِ على الجميعِ.

- **ٱلموضعُ ٱلحاديَ عَشَرَ:** ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكۡرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٢٠٩﴾﴾ [سورة الشعراء]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على رأسِ ٱلآيةِ.
- **ٱلموضعُ الثانيَ عَشَرَ:** ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجۡعَلُ لَكُمَا سُلۡطَٰنٗا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَا بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة القصص]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على قولِه: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَا﴾[1].
- **ٱلموضعُ الثَّالثَ عَشَرَ:** ﴿وَإِذۡ قَالَت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ فَٱرۡجِعُواْۚ وَيَسۡتَـٔۡذِنُ فَرِيقٞ مِّنۡهُمُ ٱلنَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارٗا ﴿١٣﴾﴾ [سورة ٱلأحزاب]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على قولِهِ: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ﴾[2].
- **ٱلموضعُ الرَّابعَ عَشَرَ:** ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴿٣٢﴾﴾ [سورة ٱلأحزاب]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على قولِهِ: ﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ﴾[3].

---

(١) ٱختارَه **ٱلأخفشُ** كما حكاهُ عنه **أبو عمرٍو الدَّانيُّ** في «**ٱلمُكْتَفَى: ٤٣٨**»، و**ٱلقرطبيُّ** في «**تفسيرِه ٣:٢٨٧**»، و**ٱبنِ جريرٍ** في «**تفسيرِه ٢٠:٧٦**»، و**السِّجاوَنديِّ** في «**علل ٱلوقوفِ ٢:٧٨١**».

(٢) ولمْ يجدِ **ٱلمصنِّفُ** في كتبِ التَّفسيرِ وٱلوقفِ مَن نبَّه على جوازِ هذا ٱلوقفِ غيرَ **السِّجاوَنْديِّ** في «**علل ٱلوقوفِ ٣:٨١٧**»، ولم تُشِرْ إليهِ ٱلمصاحفُ ٱلمشهورةُ. وقدْ أشارَ **الدَّانيُّ** في «**ٱلمُكْتَفَى: ٤٥٨**» إلى ٱلوقفِ في ٱلموضعِ الثَّاني وجَعَلَه مِن بابِ ٱلوقفِ ٱلكافي، وكذلكَ **ٱلأُشْمونيُّ** في «**منارِ ٱلهُدَى: ٣٠٧**».

(٣) ومُعْظَمُ كتبِ ٱلوقفِ والتَّفسيرِ ٱقتصرتْ على ٱلوقفِ الثَّاني، وكلٌّ مِن ٱلوجهَيْن سائغٌ ومقبولٌ. وٱلوقفُ ٱلأوَّلُ هو ٱلأرجحُ – وإنْ مالَ إلى غيرِه ٱلأكثرونَ –. ويُفهَم مِن صنيعِ **ٱبنِ جريرٍ** ٱختيارُه ٱلوقفَ الثَّاني في «**تفسيرِه ٢٢:٢**»، وكذلكَ **ٱلقرطبيُّ** في «**تفسيرِه ١٤:١٧٧**»، **والنَّسَفيُّ** في «**تفسيرِه ٣:٢٩**». ولمْ يذكرِ **ٱلأُشْمونيُّ** في «**منارِ ٱلهُدَى: ٣٠٨**» إلَّا ٱلوقفَ على ٱلأوَّلِ، وكذلكَ **ٱلأنصاريُّ** في «**ٱلمقصدِ: ٣٠٨**»، وٱنظرْ «**تفسيرَ ٱلآلوسيِّ ٢٢:٥**». وظاهرُ عبارةِ «**ٱلكشَّافِ ٣:٥٢١**» أقربُ لاختيارِ ٱلوقفِ ٱلأوَّلِ. ولمْ يذكرِ **السِّجاونديُّ** ٱلوقفَ على أيٍّ منهُمَا. ولو قالَ قائلٌ بجوازِ ٱستعمالِ: ﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ في ٱلمعنيَيْنِ، وإرادتِه مِن بابِ ٱلمشتَرَكِ في معنَيَيْهِ= لم يَبْعُدْ عنِ الصَّوابِ، وتَخْرُجُ ٱلمسألةُ بذلكَ مِن بابِ التَّعانُقِ، ولا يكونُ إلا في حالِ ٱلوصلِ، ولمْ أجدْ مَن قالَ بهذا ٱلقولِ، ولكنَّه سائغٌ على ٱلقولِ باستعمالِ

- **ٱلموضعُ ٱلخامسَ عَشَرَ:** ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ۝٦٠ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ۝٦١﴾ [سورة ٱلأحزاب]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على قولِهِ ﴿مَّلْعُونِينَ﴾، وغيرُ خافٍ أنَّ ٱلموضعَ الذي قبلَه رأسُ آية يَحْسُنُ ٱلوقفُ عليهِ، فإنْ صحَّ أنَّ ﴿مَّلْعُونِينَ﴾ منصوبٌ على الشَّتمِ والذَّمِّ.. فالوقفُ على رأسِ ٱلآيةِ آكدُ. ومِن جمالِ ٱلقراءةِ: أنْ يقفَ ٱلقارئُ عليهِ، وعلى رأسِ ٱلآيةِ.
- **ٱلموضعُ السَّادسَ عَشَرَ:** ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٤﴾ [سورة محمَّدٍ ﷺ]: ٱلأظهرُ أنَّ ٱلأفضلَ ٱلوصلُ دونَ ٱلوقفِ على أيٍّ منهما [(١)].
- **ٱلموضعُ السَّابعَ عَشَرَ:** ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ ۚ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ

ٱلمشتَرَك في معنَيَيْهِ، وهي مسألةٌ لغويَّةٌ أصوليَّةٌ، أَوْرَدَ فيها ٱلعلماءُ سبعةَ أقوالٍ، أقربُها: ٱلجوازُ وٱلوقوعُ في ٱلقرآنِ والسُّنَّةِ وٱللُّغةِ ٱلعربيَّةِ.

(١) وذلك لأنَّ ٱلأظهرَ كونُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ معَ محذوفِها جملةً ٱعتراضيَّةً مستقلَّةً، ونَسَقُ ٱلكلامِ: (فَضَرْبَ الرِّقَابِ وَلَوْ يشَاءُ اللهُ ...). أوْ يَقْرأُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ وَحْدَهَا؛ لئلَّا يُفضيَ إلى التَّقديرِ؛ لأنَّ في ٱلوقفِ إيضاحًا أنَّ ثَمَّةَ محذوفًا في ٱلكلامِ، وتخرجُ ٱلمسألةُ بهذا مِن بابِ التَّجاذُبِ.

أمَّا على ٱلقولِ بالتَّجاذُبِ – إنْ صحَّ ٱعتبارُه – فالأَوْلَى أنْ يكونَ ٱلوقفُ على ﴿أَوْزَارَهَا﴾، وأكثرُ ٱلمصاحفِ عليهِ.

بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴿٢٩﴾﴾ [سورة ٱلفتح]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾[1].

- **ٱلموضعُ الثامنَ عَشَرَ**: ﴿لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴿٣﴾﴾ [سورة ٱلممتحنة]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على قولِهِ: ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[2].
- **ٱلموضعُ التاسعَ عَشَرَ**: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمۡ عَذَابٗا شَدِيدٗاۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرٗا ﴿١٠﴾﴾ [سورة الطلاق]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[3].
- **ٱلموضعُ ٱلعشرونَ**: ﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمۡرٖ ﴿٤﴾ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴿٥﴾﴾ [سورة ٱلقدر]: ٱلأرجحُ ٱلوقفُ على رأس ٱلآيةِ[4].

❁ ❁ ❁

(١) أكثرُ ٱلمصاحفِ لا ترمزُ إلى هذا ٱلوقفِ في هذا ٱلموضعِ برمزِ المعانقةِ، وأكثرُها يضعُ علامةً واحدةً للوقفِ على قولِه: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾.

(٢) وٱقتصرَ على ٱلقولِ ٱلأوَّلِ جماعةٌ، منهمُ: **الزَّجَّاجُ** في «**معاني ٱلقرآنِ ٥:١٥٦**»، **والنَّسَفيُّ** في «**مدارِكِ التَّنزيلِ ٣:٤٦٦**»، ومالَ إليهِ **ٱبنُ عطيَّةَ** في «**ٱلمُحرَّرِ ٱلوجيزِ: ٢٩٤**»، وٱستظهرَهُ **ٱلآلوسيُّ** في «**رُوحِ ٱلمعاني ٢٨:٦٩**».

(٣) أكثرُ علماءِ ٱلوقفِ والتَّفسيرِ وٱلإعرابِ طَوَوْا هذا ٱلموضعَ، ولمْ يُشيروا إلى ٱلوقفِ على ٱلأوَّلِ؛ لبُعدِه وعُسْرِ تقديرِه، ومَن ذَكَرَه.. رجَّحَ عليهِ ٱلوقفَ الثَّانيَ؛ **كالسِّجاونديِّ** في «**علَلِ ٱلوقوفِ ٣:١٠٢٥**»، **وٱلأُشمونيِّ** في «**منارِ ٱلهُدَى: ٣٩٦**» نقلًا عنْ **نافعٍ**، وٱقتصرَ عليهِ **الدَّانيُّ** في «**ٱلمُكْتَفَى: ٥٧٤**».

(٤) وأكثرُ ٱلمفسِّرينَ وٱلمُعْرِبِيْن لمْ يُعوِّلْ على ٱلوقفِ الثَّاني.

تنبيهان

❖ **ٱلأوَّلُ**: جميعُ ما وَرَدَ في هذا ٱلكتابِ مِن وقفِ التَّجاذُبِ يَسُوْغُ تَرْكُ ٱلوقفِ عليهِ في ٱلموضعَيْنِ، ومنها ما يُستحسنُ ٱلوصلُ فيهِ ويُرجَّحُ على ٱلوقفِ على أيٍّ منهما، كما بُيِّن ذلكَ في موضِعِهِ.

❖ **الثَّاني**: هناكَ مواضعُ لمْ يترجَّحْ لديَّ إدراجُها ضمنَ موضوعِ التَّعانقِ؛ لبُعد التَّعانُقِ فيهِ، أو ضَعْفِه، أو لأنَّه لا يصحُّ إلَّا معَ قراءةٍ أخرى، ومِن ذلكَ:

○ ٱلوقفُ على ﴿أَنتَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٨٦﴾ [سورة ٱلبقرة].

○ ٱلوقفُ على ﴿مِنۡهُ﴾ في قولِه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ [سورة آل عمرانَ: ٧].

○ ٱلوقفُ على ﴿لَا تُشۡرِكۡ﴾ في قولِه تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [سورة لقمان]، وقدْ رأيتُ على هذا ٱلموضعِ علامةَ وقفٍ في بعضِ ٱلمصاحفِ ٱلمطبوعةِ بباكستانَ، على أنَّ ﴿بِٱللَّهِ﴾ قَسَمٌ، وعندهمْ – أيضًا – ٱحتمالٌ آخرُ، وهو: ٱلوقفُ على ٱلاسمِ ٱلأحسنِ (اللهِ).

○ ٱلوقفُ – في غيرِ روايةِ حفصٍ – على قولِه تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ٥٢﴾ [سورة يس].

❁ ❁ ❁

ٱلخاتمةُ (١)

تشتملُ على أهمِّ ثمراتِ ٱلبحثِ:

١. للوقفِ مكانةٌ عظيمةٌ لدى علماءِ ٱلقراءةِ، يؤكِّدُها حرصُـــهمْ على ٱلاعتناءِ بهِ؛ تعلُّمًا وتعليمًا وتأليفًا.

٢. أكثرُ مصـنَّفاتِ ٱلوقفِ مِن ٱلمصـنَّفاتِ ٱلعامَّةِ، التي تجمعُ ٱلوقوفَ بأنواعِهَا وتُوَجِّهُهَا، وٱلمعنيُّ بدراسةِ وجمعِ نوعٍ منها.. قليلٌ.

٣. لم يُصـنَّفْ – في ما أعلمُ – كتابٌ مسـتقلٌّ يجمعُ ويُوجِّهُ مواضِـعَ ٱلوقفِ التي ٱشـتملَ عليها هذا ٱلبحثُ.

٤. في كتبِ التَّفسـيرِ مِن ٱلمســائلِ ٱلمتعلِّقةِ بالقراءةِ؛ كالوقفِ وغيرِه= ما ليسَ في ٱلكتبِ الَّتي أُفرِدتْ في علمٍ مِن علومِ ٱلقراءاتِ، وغيرِها مِن علومِ ٱلإسلامِ.

٥. أثبتتِ الدراسةُ أنَّ أكثرَ ٱلمواضعِ الَّتي ذُكرتْ ضمنَ تعانُقِ الوقفِ.. يترجَّحُ فيهاٱالوقفُ على أحدِ الطَّرفَيْنِ دونَ ٱلآخَرِ، ومنها ما قام الدليلُ على إخراجِهَا مِن بابِ التَّعانُقِ، وأنَّها ليستْ موضعَ وقفٍ على أحدِهِما أو كلَيْهِما، وأنَّ وَصْلَ ٱلجميعِ= أَوْلَى.

٦. في ٱلمواضعِ الَّتي ٱشتملتْ عليها الدراسةُ ما لمْ تُشِرْ إليها ٱلمصاحفُ ٱلمشهورةُ، وفيها ما إثباتُه أَوْلَى مِن ذِكْرِ غيرِه، وفيها ما تَرْكُه أَوْلَى مِن إثباتِه، كما أشرتُ إلى ذلكَ في محلِّهِ.

٧. أوصي ٱلباحثينَ بالاهتمامِ ببابِ ٱلوقفِ وٱلابتداءِ تأمُّلًا، ودراسةِ ما يُشكلُ منهُ؛ لأنَّ معرفةَ محلِّ ٱلوقفِ الصحيحِ يُثمِرُ أمرَيْنِ:

- **أحدُهما**: تصحيحُ التلاوةِ، بالوقفِ على ما هوَ محلُّ ٱلوقفِ.
- **الثَّاني**: معرفةُ ٱلمعنى الصحيحِ للآيةِ.

(١) الخاتمةُ منقولةٌ بنصِّها مِن كلامِ المصنِّف.